الأحاديث التي أنكرها
أبو حاتم ابتداءً وتأكّد له صواب رأيه
من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم

إعداد

د. إقبال علي عبدالله العنزي

أستاذ مشارك في الحديث في قسم التفسير والحديث - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت

الأحاديث التي أنكرها أبو حاتم ابتداءً وتأكّد له صواب رأيه من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم

إقبال علي عبدالله العنزي

أستاذ مشارك في الحديث في قسم التفسير والحديث – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الكويت

الملخص:

يهدف البحث إلى جمع الأحاديث التي أنكرها أبو حاتم، وتأكد صواب رأيه فيها لاحقاً، من خلال كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم، ثم دراستها، وتحليل ما ذكره أبو حاتم فيها، ومن أهم نتائج البحث أن إنكار أبي حاتم للحديث ابتداء كان لأسباب عدة، إما بسبب اشتباه في أسماء الرواة، أو كناهم، أو نسبتهم، أو لاشتباه متن الحديث بموقوف أو مقطوع، أو بسبب تفرد الراوي، أو مخالفته، ويتأكد صواب إنكار أبي حاتم للحديث بالنظر في طرقه، ومداره، ثم إعمال قرائن الترجيح في الموازنة بينها، كقرينة الكثرة، أو الأوثق، وقد سلك البحث المنهج الاستقرائي والتحليلي، والنقدي في المعالجة.

الكلمات المفتاحية: إنكار–أبو حاتم الرازي–العلل–الحديث–كتاب علل الحديث.

Hadiths that were denied by Abu Hatem in principle and discernment of his opinion was assured to him

Through the book of "Al E'lal" (Pretexts) by Ibn Hatem

IQBAL ALI ABDULLAH ALENEZI

Tafseer and Hadith Division, College of Sharia and Islamic Studies, Kuwait University

Abstract:

Through the book of E'lal Al Hadith by Ibn Abu Hatem, this research aims to compile, then to study, the hadiths that were denied by Abu Hatem and their discernment of his opinion about them was assured later, and to analyze Abu Hatem's arguments on those hadiths. One of the conclusions of the research is that Abu Hatem's denial of Hadith in principle was attributed to several reasons, either for suspicion about the names of narrators or their titles or attribution, or suspicion about the body of hadith in consideration of its methods and courses, then application of the assessment presumptions in weighing them, such as the presumption of kutha and awthaq. The research adopted the inductive and analytical methodology of treatment **.**

Keywords: Denial- Abu Hatem Al Razi- Al E'lal- Hadith- Book of E'lal Al Hadith

مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد.

علم العلل من أصعب مباحث علوم الحديث، لحاجته إلى جمع الطرق، والموازنة بينها، والمعرفة التامة بقرائن الترجيح.

وكان لأئمة الحديث ونقاده نظرة مبدئية للحديث عند إعلاله، حتى صار الناس ينظرون لقول الإمام منهم عند إعلال الحديث كأنه ضرب من الكهانة أو الإلهام، لاسيما المتقدمون منهم، الذين لا يفسّرون سبب الإعلال إلا المرة بعد المرة، أو عند السؤال والاستيضاح.

وجمع الطرق لدى الأئمة لم يكن سهلا يسيرا، بل يحتاج لجهد، ووقت، ورحلات عدة، وسماعات من شيوخ مختلفين، حتى يتمكن الإمام من موازنة تلك الطرق بعضها ببعض، ومن ثم الحكم عليها جميعاً.

قال علي بن المديني:" ربما أدركت علة حديث بعد أربعين سنة"[١]، وقال الخطيب البغدادي:" فمن الأحاديث ما تخفى علته، فلا يوقَف عليها إلا بعد النظر الشديد، وُمضِي الزمن البعيد"[٢].

وكلام الأئمة على الأحاديث بالإعلال مع عدم بيانهم لها يخيل للعامي أنه إلهامٌ، قال محمد بن عبدالله بن نمير:" قال عبدالرحمن بن مهدي: معرفة

---

[١] لجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي (٢/٢٥٧)

[٢] المصدر السابق

الحديث إلهام، قال ابن نمير: وصدق، لو قلتُ له: من أين قلتَ؟ لم يكن له جواب"[1].

ولأبي زرعة قصة مع رجل في بيان حال الأئمة مع الحديث، قال محمد بن صالح الكِيلِيني:" سمعت أبا زرعة، وقال له رجل: ما الحجة في تعليلكم الحديث؟ قال:" الحجة أن تسألني عن حديث له علة فأذكر علته، ثم تقصد محمد بن مسلم بن وارة فتسأله عنه، ولا تخبره بأنك قد سألتني عنه فيذكر علته، ثم تقصد أبا حاتم فيعلله، ثم تميز كلامنا على ذلك، فإن وجدت بيننا خلافا في علته، فاعلم أن كلا منا تكلم على مراده، وإن وجدت الكلمة متفقة، فاعلم حقيقة هذا العلم، قال: ففعل الرجل ذلك، فاتفقت كلمتهم عليه، فقال: أشهد أن هذا العلم إلهام"[2].

وصار الأئمة يشبّهون هذا الفعل بصنيع الناقد الصيرفي، يَعْرِف المعدن الحقيقي من الزائف بالنظر والاختبار اليسير، لطول خبرته، وكثرة تجاربه.

وقد تعددت أقوال الأئمة في ذلك، قال أبو غالب علي بن أحمد بن النضر: سمعت علي بن المديني يقول: أخذ عبدالرحمن بن مهدي على رجل من أهل البصرة – لا أسميه – حديثا؛ قال: فغضب له جماعة؛ قال: فأتوه فقالوا: يا أبا سعيد، من أين قلت هذا في صاحبنا؟ قال: فغضب عبدالرحمن بن مهدي، وقال: أرأيت لو أن رجلا أتى بدينار إلى صيرفي،

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم (٣٨٨/١)

[2] الجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي (٢٥٦/٢)

فقال: انتقد لي هذا، فقال: هو بهرج، يقول له: من أين قلت لي: إنه بهرج؟! الزم عملي هذا عشرين سنة حتى تعلم منه ما أعلم"[١]

قال أحمد بن صالح:" معرفة الحديث بمنزلة معرفة الذهب والشَّبه؛ فإن الجوهر إنما يعرفه أهله، وليس للبصير فيه حجة إذا قيل له: كيف قلت: إن هذا بائن يعني: الجيد أو الرديء"[٢].

وسمعت أبو حاتم:" يقول: مثل معرفة الحديث كمثل فص ثمنه مئة دينار، وآخر مثله على لونه ثمنه عشرة دراهم"[٣].[٤]

---

[١] المصدر السابق

[٢] علل الحديث لابن أبي حاتم (٣٨٩/١)

[٣] المصدر السابق

[٤] ولأبي حاتم في مثل هذا قصة طويلة، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في الجرح والتعديل (٣٤٩/١):" سمعت أبي يقول: جاءني رجل من جلة أصحاب الرأي من أهل الفهم منهم ومعه دفتر، فعرضه علي، فقلت في بعضها: هذا حديث خطأ؛ قد دخل لصاحبه حديث في حديث، وقلت في بعضه: هذا حديث باطل، وقلت في بعضه: هذا حديث منكر، وقلت في بعضه: هذا حديث كذب، وسائر ذلك أحاديث صحاح، فقال: من أين علمت أن هذا خطأ، وأن هذا باطل، وأن هذا كذب؛ أخبرك راوي هذا الكتاب بأني غلطت، وأني كذبت في حديث كذا؟! فقلت: لا، ما أدري هذا الجزء من رواية من هو؟ غير أني أعلم أن هذا خطأ، وأن هذا الحديث باطل، وأن هذا الحديث كذب، فقال: تدعي الغيب؟ قال: قلت: ما هذا ادعاء الغيب، قال: فما الدليل على ما تقول؟ قلت: سل عما قلت من يحسن مثل ما أحسن، فإن اتفقنا علمت أنا لم نجازف، ولم نقله إلا بفهم، قال: من هو الذي يحسن مثل ما تحسن؟ قلت: أبو زرعة، قال: ويقول أبو زرعة مثل ما قلت؟ قلت: نعم، قال: هذا عجب! فأخذ فكتب في كاغذ ألفاظي في تلك الأحاديث، ثم رجع إلي وقد كتب ألفاظ ما تكلم به أبو زرعة في تلك الأحاديث: فما ==

ومع كثرة نظر الأئمة في حديث النبي صلى الله عليه وسلم، وأقوال الصحابة رضي الله عنهم، وكثرة السماع، وكتابة الحديث، صار الإمام منهم يميز الحديث المرفوع، من الموقوف، والمرسل من المتصل، ويميز رواة الحديث ونقلته، وطرق الحديث ومداره، فصار لهم حكم أولي على الأحاديث، سابق لجمعهم طرقه، وتعدد روايته، وبعد الجمع يتبين لهم صواب ذلك الحكم، ودقة معرفتهم بروايات الأحاديث، ومتونها.

قال أبو جعفر محمد بن أبي حاتم الوراق النحوي:" قلت لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: كيف كان بدء أمرك في طلب الحديث؟ قال:

==

قلت: إنه باطل، قال أبو زرعة: هو كذب، قلت: الكذب والباطل واحد، وما قلت: إنه كذب، قال أبو زرعة: هو باطل، وما قلت: إنه منكر، قال: هو منكر، كما قلت، وما قلت: إنه صحاح، قال أبو زرعة: هو صحاح.

فقال: ما أعجب هذا؛ تتفقان من غير مواطأة فيما بينكما!! فقلت: فقد بان لك أنا لم نجازف، وإنما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتينا، والدليل على صحة ما نقوله: أن دينارا نبهرجا يحمل إلى الناقد، فيقول: هذا دينار نبهرج، ويقول لدينار: هو جيد، فإن قيل له: من أين قلت: إن هذا نبهرج، هل كنت حاضرا حين بهرج هذا الدينار؟ قال: لا، فإن قيل له: فأخبرك الرجل الذي بهرجه: إني بهرجت هذا الدينار؟ قال: لا، قيل: فمن أين قلت: إن هذا نبهرج؟ قال: علما رزقت. وكذلك نحن رزقنا معرفة ذلك.

قلت له: فتحمل فص ياقوت إلى واحد من البصراء من الجوهريين، فيقول: هذا زجاج، ويقول لمثله: هذا ياقوت. فإن قيل له: من أين علمت أن هذا زجاج، وأن هذا ياقوت؟ هل حضرت الموضع الذي صنع فيه هذا الزجاج؟ قال: لا، قيل له: فهل أعلمك الذي صاغه بأنه صاغ هذا زجاجا؟ قال: لا، قال: فمن أين علمت؟ قال: هذا علم رزقت، وكذلك نحن رزقنا علما لا يتهيأ لنا أن نخبرك كيف علمنا بأن هذا الحديث كذب، وهذا حديث منكر، إلا بما نعرفه".

ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكتاب، قال: وكم أتى عليك إذ ذاك؟ فقال: عشر سنين أو أقل، ثم خرجت من الكتاب بعد العشر، فجعلت اختلف إلى الداخلي وغيره، وقال يوما فيما كان يقرأ للناس: سفيان عن أبي الزبير، عن إبراهيم، فقلت له: يا أبا فلان إن أبا الزبير لم يروه عن إبراهيم، فانتهرني، فقلت له: ارجع إلى الأصل إن كان عندك، فدخل ونظر فيه ثم خرج فقال لي: كيف هو يا غلام؟ قلت: هو الزبير بن عدي بن إبراهيم، فأخذ القلم مني وأحكم كتابه، فقال: صدقت"[١].

فهذه الحادثة تبين أن أئمة الحديث وحفاظه قد ينكرون الإسناد ابتداءً لكثرة حفظهم للحديث، ومعرفة رواياته، وطرقه، وهذا صنيع البخاري بعد تجاوز العشر سنوات بيسير، فكيف به وبغيره من الأئمة بعد طول بحث ونظر في متون الأحاديث وأسانيدها.

فجاء هذا البحث يجمع الأحاديث التي رأى أبو حاتم أنها منكرة بادئ الأمر، ثم تأكد له هذا بعد جمع الطرق.

وبلغ عدد أحاديث البحث تسعة أحاديث، بعد استقراء لكتاب العلل لابن أبي حاتم، وتُعتبر نماذج لما تقدم من إنكار الأئمة للحديث قبل الوقوف على سبب نكارته.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسات جمعت الأحاديث التي أنكرها أبو حاتم ابتداء ثم ظهر له صواب رأيه.

---

[١] تاريخ بغداد (٢/٣٢٤)

أهمية البحث:

- تعلقه بكتاب أصيل في علم العلل، وهو من المراجع المهمة في معرفة علل الأحاديث، ومن أكثرها تفصيلا في شرح العلة، فلا يستغني عنه باحث في العلل.

- لأبي حاتم الرازي اجتهاداته في بيان العلل، والترجيح بين الوجوه، احتاجت لتحليل نصوصه رحمه الله.

أهداف البحث:

- جمع الأحاديث التي أنكرها أبو حاتم الرازي ابتداء، ثم تأكد رأيه فيها من كتاب العلل لابن أبي حاتم.

- تحليل بعض آراء الإمام أبي حاتم الرازي في تعليل بعض الأحاديث.

- موازنة بعض آراء أبي حاتم في الإعلال، مع آراء غيره من الأئمة.

- النظر في قرائن الإعلال التي استخدمها أبو حاتم في إعلال بعض الأحاديث.

منهج البحث:

اتبعت في البحث المنهج الاستقرائي في جمع أحاديث الدراسة، والمنهج التحليلي، والمقارن في تحليل نص الإمام أبي حاتم ومعرفة سبب إنكاره للحديث ابتداء، وكيف تأكد له صحة إنكاره، وإعماله القرائن في ذلك.

مشكلة البحث:

وجود أحاديث أنكرها أبو حاتم ابتداء، ثم تأكد له صواب رأيه بعد مدة، فهل كان هذا الإنكار الابتدائي لسبب معين؟ وهل كان التأكيد لسبب واحد؟ وهل كان وفق قرائن معينة؟

خطة البحث:

المبحث الأول: معنى الإنكار لغةً واصطلاحاً. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: معنى الإنكار لغةً.

المطلب الثاني: الحديث المنكر في اصطلاح أبي حاتم.

المبحث الثاني: الأحاديث التي أنكرها أبو حاتم الرازي في كتاب العلل وتأكد له صواب رأيه فيها.وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الأحاديث التي أنكرها بسبب اشتباه أسماء الرواة، أو كناهم، أو نسبتهم الرواة، وفيه ثلاثة أحاديث.

المطلب الثاني: الأحاديث التي أنكرها بسبب اشتباه متن الحديث بكلام موقوف أو مقطوع. وفيه حديثان

المطلب الثالث: الأحاديث التي أنكرها بسبب تفرد الراوي، أو مخالفته، وفيه أربعة أحاديث.

أهم نتائج البحث.

المبحث الأول: معنى الإنكار لغة واصطلاحاً.

المطلب الأول: معنى الإنكار لغة.

المنكر في اللغة:

قال ابن فارس:" نَكَرَ، النون والكاف والراء أصل صحيح يدل على خلاف المعرفة التي يسكن إليها القلب، ونكر الشيء وأنكره: لم يقبله قلبُه، ولم يعترف به لسانه... والباب كله راجع إلى هذا... والإنكار: خلاف الاعتراف"[١]

قال ابن منظور:" نكر: ... –قال– ابن سيده: والنُّكْر والنُّكُر الأمر الشديد... والنكرة إنكارك الشيء، وهو نقيض المعرفة. والنكرة: خلاف المعرفة... والإنكار: الاستفهام عما يُنكره، وذلك إذا أنكرت أن تثبت رأي السائل على ما ذكر، أو تنكر أن يكون رأيه على خلاف ما ذكر"[٢].

المطلب الثاني: الحديث المنكر في اصطلاح أبي حاتم:

قام د. عبدالسلام أبو سمحة بدراسة الحديث المنكر عند أبي حاتم في كتاب ابنه علل الحديث، فذهب في النتائج إلى إطلاق المنكر عند أبي حاتم متوسَّع فيه، فدلالته تشمل التفرد، والمخالفة من الثقة الذي لا يتحمل منه، ومن الضعيف[٣].

---

[١] مقاييس اللغة (٤٧٦/٥)

[٢] لسان العرب (٢٣٣/٥)

[٣] انظر الحديث المنكر دراسة تطبيقية في كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم، دار النوادر –سوره –لبنان–الكويت، ط الأولى ١٤٣٣هـ–٢٠١٢م، (ص٤٢٢)

والإنكار المقصود به في البحث، هو الموافق للمعنى اللغوي: خلاف المعرفة التي يسكن إليها القلب، وفي صنيع أبي حاتم هو الحديث الذي فيه ضعف.

وليس المقصود هنا عموم مصطلح الحديث المنكر، إذ له أبوابه الخاصة من كلام أهل العلم فيه.

المبحث الثاني: الأحاديث التي أنكرها أبو حاتم ثم تأكد صواب رأيه فيها

المطلب الأول: الأحاديث التي أنكرها بسبب اشتباه أسماء الرواة، أو كناهم، أو نسبتهم.

الحديث الأول: قال ابن أبي حاتم:" وسألتُ أبي عن حديث رواه إسماعيل بن عياش[١]، عن عمارة بن غزية[٢]، عن ابن يَساف؛ سمع معاوية بن أبي سفيان[٣]؛ قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: **إذا سمعتم المؤذن يؤذن؛ فقولوا مثل ما يقول؟**

---

[١] "إسماعيل ابن عياش بن سليم العنسي، أبو عتبة الحمصي، صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم" (تقريب التهذيب ص: ١٠٩)

[٢] "عُمَارة –بضم العين المهملة– بن غَزِيّة –بفتح الغين المعجمة وكسر الزاي وتشديد الياء المثناة التحتية– بن الحارث الأنصاري المازني المدني، لا بأس به" (تقريب التهذيب ص: ٤٠٩)

[٣] أخرج حديثه الطبراني في المعجم الكبير (١٩/٣٤٦) (٨٠٢) عن أبي عامر محمد بن إبراهيم الصوري النحوي، عن سليمان بن عبدالرحمن، عن الوليد بن مسلم، عن إسماعيل بن عياش، عن عمارة بن غزية، عن ابن يَساف، أنه سمع معاوية، يحدث ==

قال أبي: أنكرت هذا الحديث؛ إذ كان: عمارة، عن ابن يساف؛ سمع معاوية، ولم أدرِ مَن ابن يساف هذا؟ فتفكرت فيه، فإذا إسماعيل بن جعفر[1] قد روى هذا الحديث عن عمارة بن غزية، عن خُبَيْب بن عبدالرحمن[2]، قال أبي: وهو ابن يساف، عن حفص بن عاصم بن عمر، عن أبيه، عن جده عمر[3]، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا سَمِعْتُمْ المُؤَذّنَ ... .

==

أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:" من سمع المؤذن فقال مثل ما يقول فله مثل أجره".

[1] "إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري الزرقي، أبو إسحاق القارىء، ثقة ثبت" (تقريب التهذيب ص: ١٠٦)

[2] "خُبَيْب –بموحدتين مصغر– بن عبدالرحمن بن خُبَيْب بن يَساف الأنصاري، أبو الحارث المدني، ثقة" (تقريب التهذيب ص: ١٩٢)

[3] أخرجه مسلم (٤/٢) (٣٨٥) وأبو داود (٢٠٧/١) (٥٢٧)، والنسائي في الكبرى (٢٢/٩) (٩٧٨٥) وابن خزيمة في صحيحه (٤٩٧/١) (٤١٧)، وابن حبان في صحيحه (٥٨٢/٤) (١٦٨٥) وغيرهم من طريقين عن إسماعيل بن جعفر، عن عمارة بن غَزية، عن خبيب بن عبدالرحمن، عن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، عن أبيه، عن جده عمر بن الخطاب رضي الله عنه به.

قال أبي: أما ابن يساف: فأرى أنه خبيب بن عبدالرحمن بن يساف، ونسبه إلى جده، ولم يسمع خبيب من معاوية شيئا، فيحتمل أن يكون قد دخل لإسماعيل بن عياش حديث في حديث[١]»[٢].

تحليل النص:

الحديث رواه عمارة بن غزية، واختلف عليه، فرواه إسماعيل بن عياش عن عمارة، عن ابن يَساف؛ عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، وقال فيه:"سمع".

بينما رواه إسماعيل بن جعفر، عن عمارة، عن خبيب بن عبدالرحمن بن يساف، عن حفص بن عاصم، عن أبيه، عن جده عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرفوعا.

وسبب إنكار أبي حاتم للحديث ابتداء أنه لم يعرف من ابن يساف، ولما تفكر في الحديث، ونظر، ظهر له أن ابن يساف هو خبيب بن عبدالرحمن، وقد روى الحديث نفسه عن حفص بن عاصم بن عمر، مرفوعا متصلا.

---

[١] ذكر الدارقطني في التتبع (ص: ٤٠٩) (١٢٢) طريقا أخرى: من طريق الداروردي، عن إسماعيل بن جعفر، عن عمارة، عن خبيب، عن حفص بن عاصم مرسلا، ولم أقف عليه.

وحديث معاوية أخرجه البخاري (١/١٢٦) (٦١٢)، (٦١٣)، (٢/٨) (٩١٤)، والنسائي (١/١٥٤) (٦٧٤)، (٦٧٥)، (٦٧٦) والنسائي في الكبرى (٢/٢٥٠) (١٦٥٠)، (١٦٥١)، (١٦٥٢)، (٩/١٣٨) (١٠١٠٩)، (١٠١١٠)، (١٠١١١)، (٩/١٣٩) (١٠١١٢)، (١٠١١٣) من طرق عن معاوية رضي الله عنه.

[٢] علل الحديث لابن أبي حاتم (٢/٤٤٦) (٥٠٣)

فرجّح طريق إسماعيل بن جعفر، على ابن عياش، لأنه أوثق منه.

وقد وافقه في الترجيح الدارقطني، قال وقد سئل عن حديث عاصم بن عمر بن الخطاب، عن عمر رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ في فضل ما يقال عند الأذان:" هو حديث يرويه عمارة بن غزية، عن خبيب بن عبدالرحمن، واختلف عن عمارة، فرواه إسماعيل بن جعفر، عن عمارة، عن خبيب، عن حفص بن عاصم، عن أبيه، عن عمر، فوصل إسناده ورفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم...، ورواه إسماعيل بن عياش، عن عمارة بن غزية، عن خبيب بن عبدالرحمن، مرسلا عن النبي صلى الله عليه وسلم، ووقفه يحيى بن أيوب، عن عمارة بن غزية، عن خبيب... وإسماعيل بن جعفر أحفظ من يحيى بن أيوب، وإسماعيل بن عياش..."[1].

وسواء كان حديث إسماعيل بن عياش مرسلا، أو عن معاوية رضي الله عنه، فهو خطأ في كلا الحالين، لمخالفته الأوثق منه، والله أعلم.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه النوع هي من العلة التي تقدح في السند فقط دون المتن حسب تقسيم ابن الصلاح للعلة في كتاب علوم الحديث[2]، فالمتن صحيح أخرجه الشيخان، غير أن العلة في إسناد خاص كما تقدم.

الحديث الثاني: قال ابن أبي حاتم:" وسألت أبي عن حديث رواه سلمة بن شبيب، عن الحسن بن أعين، عن معقل، عن إبراهيم بن أبي عبلة،

---

[1] العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٨٢/٢)

[2] معرفة انواع علوم الحديث ص٩١

عن عمر بن عبدالعزيز[١]، عن الربيع بن سبرة، عن أبيه: أن النبي صلى الله عليه وسلم **حرّم المتعة**[٢]. قال أبي: روى إسماعيل بن رجاء الحصني[٣]، عن معقل، عن ابن أبي عبلة؛ قال: حدثني عبدالعزيز بن عمر[٤]، عن الربيع، عن أبيه. قال أبي: لم يزل في قلبي من حديث

---

[١] أخرجه مسلم (١٣٢/٤) (١٤٠٦)، والنسائي في الكبرى (٢٣٤/٥) (٥٥١٩)، وابن حبان (٤٥٧/٩) (٤١٥٠)، من طرق عن الحسن بن أعين به.

[٢] المقصود متعة النساء، وهو المشهور من حديث الربيع بن سبرة.

[٣] لم أقف على رواية إسماعيل بن رجاء عن معقل.

[٤] أخرج الحديث مسلم (١٣٢/٤) (١٤٠٦)، من طريق عبدالله بن نمير.
وابن أبي شيبة في مصنفه (٢٩٩/٩) (١٧٣٥٠) -وعنه مسلم (١٣٢/٤) (١٤٠٦)، وابن ماجه (١٣٦/٣) (١٩٦٢)-، من طريق عبدة بن سليمان.
وأبو داود (٩٣/٢) (١٨٠١)، من طريق ابن أبي زائدة.
والنسائي في الكبرى (٢٣٤/٥) (٥٥١٧) (٥٥١٨)، وأحمد (٣٢٣٨/٦) (١٥٥٨٢)، والطحاوي في شرح المعاني (٢٦/٣) (٤٣١٥)، وابن حبان (٤٥٢/٩) (٤١٤٤)، من طريق عبدربه بن سعيد.
وأحمد (٣٢٣٩/٦) (١٥٥٨٦)، وابن حبان (٤٥٤/٩) (٤١٤٧)، من طريق وكيع.
وعبدالرزاق في مصنفه، (٥٠٤/٧) (١٤٠٤١) -وعنه أحمد، (٣٢٣٦/٦) (١٥٥٨٠)- عن معمر.
و الحميدي في المسند (٩٧/٢) (٨٧٠)، عن سفيان.
والدارمي (١١٧٩/٢) (١٨٩٩)، (١٤٠٣/٣) (٢٢٤١)، والبيهقي في الكبرى (٢٠٣/٧) (١٤٢٦٨)، من طريق جعفر بن عون.
والطحاوي في شرح المعاني (٢٥/٣) (٤٣١٢)، من طريق أنس بن عياض الليثي.
والبيهقي في السنن الكبرى (٢٠٣/٧) (١٤٢٦٧) من طريق أبي نعيم.
كلهم عن عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز، عن الربيع بن سبرة الجهني به.

الحسن بن أعين حتى رأيت هذا الحديث، وقد كتبت عن إسماعيل بن رجاء، ولم أكتب عنه هذا الحديث"[١].

تحليل النص:

وقد أشكل على أبي حاتم ذِكر عمر بن عبدالعزيز في رواية ابن أعين، وليس هو من حديث عمر بن عبدالعزيز، واتضح سبب هذا الوهم الذي وقع لابن أعين لما رأى رواية إسماعيل بن رجاء الحصني، وأنه من حديث عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز، وهكذا رواه غير واحد، خلافا لرواية الحسن بن أعين.

وأبو حاتم يرى أن إسماعيل الحصني أفضل حالا من الحسن بن محمد بن أعين، قال ابن أبي حاتم:" إسماعيل بن رجاء الحصنى... سمع منه أبي بحصن منصور، سئل عنه فقال: صدوق"[٢]، وقال في الحسن بن أعين[٣]:" سمعت أبي يقول ذلك ويقول: أدركته ولم أكتب عنه" [٤].

والوجه الثاني راجح بسبب متابعات الثقات لابن أبي عبلة في روايته عن عبدالعزيز بن عمر كما في التخريج.

---

[١] في علل الحديث (٤/٧٣) (١٢٦٥)

[٢] الجرح والتعديل (٢/١٦٩)

[٣] "الحسن بن محمد بن أعين الحراني، أبو علي، وقد ينسب إلى جده، صدوق" تقريب التهذيب (ص: ١٦٣)

[٤] الجرح والتعديل (٣/٣٥)

وقد تابع فيه حسين بن عياش[١]، إسماعيل بن رجاء الحصني، في روايته عن معقل بن عبيدالله.

وقد رجّح ابن عمار الشهيد هذا أيضا، حيث ذكر متابعة حسين بن عياش الحصني في روايته عن معقل، فقال:" وهذا رواه حسين بن عياش و-هو شيخ بدون ابن أعين- عن معقل، عن ابن أبي عبلة، عن عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز، عن الربيع بن سبرة، وهو الصحيح عندنا لأن هذا اللفظ إنما هو لعبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز رواه عنه الناس"[٢].

ونوع العلة إسنادية فقط، حيث لم تقدح في متن الحديث.

الحديث الثالث: قال ابن أبي حاتم:" وسألت أبي عن حديث رواه أحمد بن حنبل[٣]، وفضل الأعرج[٤]، عن هشام بن سعيد أبي أحمد الطالقاني[٥]، عن محمد بن مهاجر[٦]، عن عقيل بن شبيب[١]، عن أبي

---

[١] " الحسين بن عياش بن حازم السلمي مولاهم، أبو بكر الباجُدّائي... ثقة" (تقريب التهذيب ص: ١٦٧)

[٢] علل الأحاديث في صحيح مسلم (ص: ١٠٠)

[٣] "أحمد ابن محمد ابن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المروزي، نزيل بغداد، أبو عبدالله، أحد الأئمة ثقة حافظ فقيه حجة" تقريب التهذيب (ص: ٨٤)

[٤] "الفضل بن سهل بن إبراهيم الأعرج البغدادي، أصله من خراسان، صدوق" تقريب التهذيب (ص: ٤٤٦)

[٥] "هشام بن سعيد الطالقاني، أبو أحمد البزاز، نزيل بغداد، صدوق" تقريب التهذيب (ص: ٥٧٢)

[٦] "محمد بن مهاجر الأنصاري الشامي، أخو عمرو، ثقة" تقريب التهذيب (ص: ٥٠٩)

وهب الجشمي، وكانت له صحبة؛ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" **سَمُّوا أَوْلَادَكُمْ أَسْمَاءَ الأَنْبِيَاءِ، وأَحْسَنُ الأَسْمَاءِ: عَبْدُاللَّهِ وعَبْدُالرَّحْمَنِ، وأَصْدَقُهَا: حَارِثٌ وهَمَّامٌ، وأَقْبَحُهَا: حَرْبٌ ومُرَّةُ. وارْتَبِطُوا الخَيْلَ، وامْسَحُوا عَلَى نَوَاصِيهَا، وقَلِّدُوهَا، ولاَ تُقَلِّدُوهَا الأَوْتَارَ**"؟[٢]

==

[١] "عقيل بن شبيب، وقيل سعيد، مجهول" تقريب التهذيب (ص: ٣٩٦)، وذكره ابن حبان في الثقات (٢٧٢/٥)، وقال الذهبي:"وُثق" الكاشف (٤٢٩/٣)

[٢] هذا الإسناد يُروى به ثلاثة متون، ومن أصحاب المصنفات من أخرج به المتون جميعا في موضع واحد، ومنهم من فرقها في مواضع، ومنهم من أخرج به متنا واحداً.

أخرجه أحمد في المسند (٣٧٧/٣١) (١٩٠٣٢) –ومن طريقه البخاري في التاريخ الكبير (٧٨/٩) (٧٤٩)، في الأدب المفرد (ص: ٤٣٧) (٨١٤)، وفي الكنى (ص: ٧٨) (٧٤٩)، الطبراني في المعجم الكبير (٣٨٠/٢٢) (٩٤٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥٣٦/٦) (١٢٨٩٧) (١٢٩٠٢)، (٥١٤/٩) (١٩٣٠٧).

وأبو داود في السنن (١٩٧/٤) (٢٥٤٣)، (٣٠٥/٧) (٤٩٥٠)، وأبو يعلى في المسند (١١١/١٣) (٧١٦٩)، (٨٨/١٣) (٧١٧٠)، (٨٩/١٣) (٧١٧١)، والبغوي في معجم الصحابة (٣٠٠/٢) (٦٤٩)، (٣٠١/٢) (٦٥٠)، عن هارون بن عبدالله.

والنسائي (٢١٨/٦) (٣٥٦٥)، وفي الكبرى (٣١٤/٤) (٤٣٩١)، والدولابي في الكنى (٣٤٣/١) (٦١٢)، عن محمد بن رافع النيسابوري.

ثلاثتهم عن هشام بن سعيد الطَّالْقانى، عن محمد بن المهاجر، عن عَقِيل بنُ شَبيب، عن أبي وَهْب الجُشَمِي، وكانت له صحبة عن النبي صلى الله عليه وسلم به.

وتابع هشام بن سعيد: يحيى بن صالح الوحاظي، أخرج حديثه والدولابي في الكنى والأسماء (١٧٧/١)، من طريق يحيى بن صالح الوحاظي، عن محمد بن مهاجر.

قال أبي: سمعت هذا الحديث من فضل الأعرج، وفاتني من أحمد، وأنكرته في نفسي، وكان يقع في قلبي أنه أبو وهب الكلاعي صاحب مكحول، وكان أصحابنا يستغربون[١]، فلا يمكنني أن أقول شيء؛ لما رواه أحمد. ثم قدمت حمص، فإذا قد حدثنا ابن المصفى، عن أبي المغيرة[٢]؛ قال: حدثني محمد بن مهاجر؛ قال: حدثني عقيل بن سعيد، عن أبي وهب الكلاعي؛ قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم... .

وأخبرنا أبو محمد قال: وحدثنا به أبي مرة أخرى؛ قال: حدثنا هشام بن عمار، عن يحيى بن حمزة، عن أبي وهب، عن سليمان بن موسى؛ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قال أبي: فعلمت أن ذاك باطل، وعلمت أن إنكاري كان صحيحا، وأبو وهب الكلاعي هو صاحب مكحول[٣]؛ الذي يروي عن مكحول، واسمه: عبيدالله بن عبيد، وهو دون التابعين؛ يروي عن التابعين، وضربه مثل الأوزاعي ونحوه، فبقيت متعجبا من أحمد ابن حنبل؛ كيف خفي عليه؛ فإني أنكرته حين سمعت به قبل أن أقف عليه!

---

[١] في النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٢٥٧) لابن حجر:"وكان أصحابنا يستعملون هذا الحديث".

[٢] "عبدالقدوس بن الحجاج الخولاني، أبو المغيرة الحمصي، ثقة" (تقريب التهذيب ص: ٣٦٠)، وأخرج أحمد في المسند (٣١/٣٧٩) (١٩٠٣٣)، عن أبي المغيرة، عن محمد بن المهاجر، عن عقيل بن شبيب، عن أبي وهب الكلاعي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم... فذكر معنى حديث الكُميت.

[٣] "عبيدالله بن عبيد، أبو وهب الكلَاعي، صدوق" (تقريب التهذيب ص: ٣٧٣)

قلت لأبي: هو عقيل بن سعيد، أو عقيل بن شبيب؟ قال: مجهول لا أعرفه"[1].

تحليل النص:

الحديث رواه هشام بن سعيد الطالقاني، وتابعه على روايته يحيى بن صالح الوحاظي -كما في التخريج-، وتفرد به عن محمد بن مهاجر، عن عقيل بن شبيب، عن أبي وهب الجشمي.

والذي يظهر أن سبب إنكار أبي حاتم له أن أبا وهب الجشمي لا تثبت صحبته إلا بهذا الحديث، وهو من رواية محمد بن مهاجر، وهو ثقة، لكن عقيل بن شبيب مجهول، كما صرح أبو حاتم بذلك في نهاية المسألة، وكلمة:" وكانت له صحبة"، وهمٌ، كما نص في كتاب الجرح والتعديل قال أبو حاتم:" وكانت له صحبة، وهو وهم"[2]، فالحديث حديث أبي وهب الكلاعي الجشمي.

وزادت ثقة أبي حاتم بهذا الوهم لما وقف على الحديث من طريقين كلاهما يثبت أن أبا وهب في هذا الحديث هو تابع تابعي.

وهما طريق ابن المصفى، عن أبي المغيرة ؛ عن محمد بن مهاجر؛ عن عقيل بن سعيد، عن أبي وهب الكلاعي؛ عن النبي صلى الله عليه وسلم.

والآخر طريق هشام بن عمار، عن يحيى بن حمزة، عن أبي وهب، عن سليمان بن موسى؛ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم (١٩٩/٦) (٢٤٥١)

[2] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٢٦/٥)

وله طريق ثالث ذكره أبو حاتم في الجرح والتعديل، قال ابن أبي حاتم:"... فسمعت أبي يقول: عبيدالله بن عبيد الكلاعي الشامي، روى عنه يحيى بن حمزة، ومحمد بن مهاجر، وإسماعيل بن عياش، وصدقة بن خالد، **روى هذا الحديث إسماعيل بن عياش، عن أبي وهب، عن مكحول قال: بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله**، وأدخل أبي هذا الحديث في مسند الوحدان وأخبر أيضا بعلته"[١].

فالطريق الأول هو الإسناد نفسه، بدون زيادة:"وله صحبة" ونسبه: الكلاعي.

والطرق الثلاثة جيمعاً تثبت أن أبا وهب هنا هو الكلاعي، الذي يروي عنه محمد بن مهاجر، ويحيى بن حمزة، وإسماعيل بن عياش.

ولعل أبا حاتم استنكر الحديث ابتداء أنه من رواية محمد بن مهاجر، وهو من تلاميذ أبي وهب، فلم يستبعد أن يكون فيه وهماً، لاسيما أن صحبة أبي وهب الجشمي لم تُعرف.

ولابن القطان استدراك على ابن أبي حاتم، حيث يرى أن أبا وهب الجشمي، شخص آخر سوى الكلاعي، فقال:"... وقد اعترت أبا محمد بن أبي حاتم فيه غفلة؛ وذلك أنه لما ذكر عقيل بن شبيب المذكور، قال: روى عن أبي وهب الكلاعي الجشمي، قال: وأبو وهب هو عبيد الله بن عبيد روى عنه محمد بن مهاجر.

---

[١] المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ١١٧)

هذا نص ما ذكر به عقيل بن شبيب، فخلط أبا وهب الكلاعي، بأبي وهب الجشمي، وجعلهما واحدا... هذا منتهى قوله، فانظر هذا التخليط كيف عمله، ثم نبه على أنه وهم، وإنما هو عمل يده، وأبوه منه بريء، وذلك أن أبا وهب الكلاعي، رجل اسمه عبيد الله بن عبيد، روى عنه إسماعيل بن عياش، ويحيى بن حمزة، وطبقتهما من الشاميين"[1].

غير أن ابن حجر، رد على ابن القطان قوله، فقال:"... وزعم ابن القطان الفاسي أن ابن أبي حاتم وهم في خلطه ترجمة الجشمي بالكلاعي، **وكنت أظن أنه كما قال حتى راجعت كتاب العلل**، فوجدته ذكره في كتاب العين، ونقل عن أبيه أنه نقّب عن هذا الحديث حتى ظهر له أنه عن أبي وهب الكلاعي وأنه مرسل، وأن بعض الرواة وهم في نسبته جشميا، وفي قوله إن له صحبة، وبيّن ذلك بيانا شافيا"[2].

---

[1] بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٣٧٩/٤)، وأكمل كلامه بقوله:"... ولا تعلم لأبي وهب الصحبة إلا بزعم عقيل بن شبيب هذا، ولا يعرف روى عنه غيره، وعقيل المذكور، يحتاج في تعديل نفسه إلى كفيل، فهو غير معروف الحال، ولا مذكور بأكثر من رواية محمد بن مهاجر عنه"

[2] الإصابة في تمييز الصحابة (٨٦/١٣) في القسم الأول، وابن حجر في تهذيب التهذيب (٢٧٥/١٢) عزا تفصيل رده على ابن القطان إلى كتاب النكت، وفي النكت (٢٥٧/٢)، عزاه إلى كتاب التهذيب، والذي يفيدنا في تأييد ابن حجر لقول ابن أبي حاتم ما ذكره في كتاب الإصابة.

قال ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح (٢٥٧/٢):" ووقع لابن القطان في هذا الحديث تعقب على ابن أبي حاتم في ترجمة أبي وهب رددناه على ابن القطان في مختصر التهذيب، والله الموفق"، وقال في تهذيب التهذيب (٢٧٥/١٢):" ثم وقفت على مسند بن أبي حاتم في ذلك في أثناء كتاب الأدب من كتاب العلل له فحكى عن ==

والعلة هنا قادحة بإسناد الحديث، ومتنه.

المطلب الثاني: الأحاديث التي أنكرها بسبب اشتباه متن الحديث بكلامٍ موقوف أو مقطوع.

الحديث الرابع: قال ابن أبي حاتم: " وسألت أبي عن حديث رواه ابن أبي ذئب[١]، عن الزهري[٢]، عن القاسم بن محمد[٣]، عن رجل سماه، عن

==

أبيه أنه تعب على هذا الحديث إلى أن ظهر له أنه عن أبي وهب اللالكائي وأنه مرسل وأن أحد الرواة وهم في نسبه جشميا وفي قوله أن له صحبة وبين ذلك هناك بيانا شافيا كتبته بلفظة فيما علقته على علوم الحديث لابن الصلاح.

قال ابن عبدالبر في الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١٧٧٥/٤):" أَبُو وهب الجشمي له صحبة، حديثه عند محمد بن مهاجر الأنصاري، عن عقيل بن شبيب عن أبي وهب، وكانت له صحبة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: تَسَمَّوْا بِأَسْمَاءِ الأَنْبِيَاءِ،... ذكره سنيد، عَنْ محمد بن كثير، عن الأوزاعي، لا أدري أهو الجشمي أم لا. وَقَالَ فيه الجيشاني كما ترى. والصواب عندهم الجشمي، وَهُوَ الَّذِي له صحبة وحديثه المذكور عند أهل اليمامة. وأما أَبُو وهب الجيشاني فرجل من التابعين من أهل مصر يروي عن الضحاك ابن فيروز الديلمي. روى عنه يَزِيد بْن أبي حبيب- وجيشان في اليمن".

[١] "محمد بن عبدالرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري، أبو الحارث المدني، ثقة فقيه فاضل" تقريب التهذيب (ص: ٤٩٣)

[٢] "محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبدالله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري، وكنيته أبو بكر، الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه وثبته" تقريب التهذيب (ص: ٥٠٦)

[٣] "القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي، ثقة، أحد الفقهاء بالمدينة، قال أيوب: ما رأيت أفضل منه" تقريب التهذيب (ص: ٤٥١)

عمر؛ قال: **لا بأسَ علَى امرئٍ ابتاعَ منْ أهْلِ الكتابِ خلًّا لَمْ يَعْلَمْ أنَّهُمْ تعمَّدوا إفسادَه، حتَّى يكونَ اللَّهُ هوَ أفسدَه**[1].

فقال أبي: كذا رواه ابن أبي ذئب! ولا أحسبه إلا وهو وهم؛ يشبه كلام الزهري، حتى رأيت من رواية ابن المبارك، عن يونس، عن الزهري هذا الكلام بلا إسناد، فتيقنت أن حديث ابن أبي ذئب خطأ، والناس يروون عن الزهري، عن القاسم، عن أسلم، عن عمر، كلاما في الطلى[2]؛ ليس فيه شيء من هذا[3]"[4].

---

[1] أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٢/٢٧٥) (٢٤٥٧٧) -طبعة عوامة-، عن وكيع، والقاسم بن سلام في الأموال (ص: ١٣٧) (٢٨٨)-وعنه ابن زنجويه في الأموال (١/٢٨٧) (٤٣٨)، عن يحيى بن سعيد، ويزيد بن هارون، والطحاوي في شرح المشكل (٨/٣٩٣)، وابن عبدالبر في (١/٢٦٢)، من طريق ابن وهب. والطحاوي في شرح المشكل (٨/٣٩٢)، من طريق أبي عاصم، الخمسة عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن القاسم بن محمد، عن أسلم، قال: قال عمر بن الخطاب: لا تأكل خلا من خمر أفسدت، حتى يبدأ الله بفسادها، وذلك حين طاب الخل، ولا بأس على امرئ أصاب خلا من أهل الكتاب أن يبتاعه، ما لم يعلم أنهم تعمدوا إفسادها " هكذا متصلا.

[2] ويقال طلاء، قال ابن الأثير في النهاية (٣/ ١٣٧):" الشراب المطبوخ من عصير العنب، وهو الرُّب. وأصله القطران الخاثر الذي تطلي به الإبل".

[3] أخرجه النسائي في الكبرى (٦/٢٩٦) (٦٨٣٠)، من طريق عبدالرزاق في (٩/٢٥٣) (١٧١١٦) -عن- معمر عن الزهري، عن القاسم بن محمد، عن أسلم قال:" قدمنا مع عمر الجابية، فأتي بطلاء مثل عقيد الرب، إنما يخاض بالمخاوض خوضا، فقال: إن في هذا الشراب ما انتهى إليه"، فاقتصر فيه على قوله:" إن في هذا الشراب ما انتهى إليه"، دون باقي الكلام عن إفساد الخل.

[4] في علل الحديث (٣/٦١٤) (١١٣٣)

تحليل النص:

يتضح كلام أبي حاتم بجمعه مع قول له عن ذات الحديث في موضع آخر في العلل[١]، فقال ابن أبي حاتم:" ... يشبه أن يكون عامة هذا الكلام من كلام الزهري؛ لأنه قد روي بهذا الإسناد عن عمر كلام في الطلاء، وروي عن الزهري – قوله – هذا الكلام، فاستدللنا: أن هذا الكلام ليس هو من كلام عمر، وأنه كلام الزهري. وقد كان الزهري يحدث بالحديث، ثم يقول على إثره كلام، فكان أقوام لا يضبطون، فجعلوا كلامه في الحديث، وأما الحفاظ وأصحاب الكتب فكانوا يميزون كلام الزهري من الحديث...".

وقد ورد الحديث منفصلا، كلام الزهري عن كلام عمر رضي الله عنه ، في رواية يونس بن يزيد[٢]، بإسناد قال ابن شهاب:" في هذا الحديث بيان أن لا خير في خل من خمر أفسدت حتى يكون الله يفسدها عند ذلك يطيب الخل ولا بأس على امرئ أن يبتاع خلا وجده من أهل الكتاب ما لم يعلم أنها كانت خمرا، فتعمدوا إفسادها بالماء، فإن كان خمرا عمدوا ليكون خلا فلا خير في أكل ذلك".

وصنيع أبي حاتم الرازي أنه كشف الكلام المدرج للزهري، الذي أدخله ابن أبي ذئب في كلام عمر رضي الله عنه، وساقه ابن أبي ذئب مساقا واحدا متصلا، وقد تيقن لما رأى حديث غير واحد عن الزهري، مما يثبت وهم ابن أبي ذئب فيه.

---

[١] (٤/٤٦٠) (١٥٦٦)

[٢] أخرجه الطحاوي في شرح المشكل (٨/٣٩٥)، والحاكم في معرفة علوم الحديث (ص: ٦٣) من طريقين عن ابن وهب، عن يونس بن يزيد به، وإسناده صحيح.

ويدل على أن الكلام مدرج، ما رواه معمر عن الزهري، عن القاسم بن محمد، عن أسلم قال:" قدمنا مع عمر الجابية، فأتي بطلاء مثل عقيد الرب، إنما يخاض بالمخاوض خوضا، فقال: إن في هذا الشراب ما انتهى إليه" ، فاقتصر فيه على قوله:" إن في هذا الشراب ما انتهى إليه"، دون باقي الكلام عن إفساد الخل.

وقال الطحاوي:" الحديث: ولا يشرب من خمر أفسدت حتى يبدأ الله عز وجل فسادها. ليس من كلام عمر، إنما هو من كلام الزهري، وصله بكلام عمر لما أتي بالطلاء فقال: إن في هذا الشراب ما انتهى إليه، والدليل على ذلك ما قال له موسى بن عقبة: افصل كلام النبي صلى الله عليه وسلم من كلامك. لما كان يحدث به من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم فيخلطه بكلامه. ومما يدل على ذلك أيضا رواية غير ابن أبي ذئب لهذا الحديث عنه وهو يونس بن يزيد" .

وقال أيضا: " فبان بهذا الحديث أن ما أضيف في حديث ابن أبي ذئب يعني إلى عمر رضي الله عنه إنما هو قاله الذي قاله في الشراب الذي أتي به في هذا الشراب ما انتهى إليه خاصة، وأن ما فيه سوى ذلك إنما هو من كلام ابن شهاب، لا من كلام من سواه " [1].

فخالف معمرُ، ويونسُ: ابنَ أبي ذئب في وصل الحديث، حيث اقتصر معمر على جملة واحدة منه، وبّين يونس فصل الجمل عن بعضها كما في

---

[1] في شرح المشكل (٨/٣٩٥)

التخريج، ومعمر ويونس معدودان من أوثق تلاميذ الزهري[١]، وفي ابن أ بي ذئب كلام في الزهري، قال ابن رجب: " وقال عبدالله بن الإمام أحمد عن يحيى بن معين، قال: ابن أبي ذئب عرض على الزهري، وحديثه عن الزهري ضعيف، ثم قال: يضعفونه في الزهري"[٢].

والعلة هنا تقدح في الإسناد فقط، أما المتن فهو موقوف على الزهري، كا تقدم، وإسناده صحيح، والله أعلم.

الحديث الخامس: قال ابن أبي حاتم:" قال أبي: روى إسماعيل بن مسلمة بن قعنب[٣]، عن حميد بن الأسود، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة[٤]، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **كَفَاكَ**

---

[١] انظر شرح علل الترمذي (٦٧١/٢):" قال أحمد في رواية ابنه عبدالله: مالك ثم ابن عيينة، قال: وأكثرهم عنه رواية يونس وعقيل ومعمر، وقال: يونس وعقيل يؤديان الألفاظ. وقال يحيى بن إسماعيل الواسطي: سمعت يحيى بن سعيد القطان، وذكر يوما أصحاب الزهري فبدأ بمالك في أولهم، ثم ثنى بسفيان بن عيينة، ثم ثلث بمعمر، وذكر يونس بعده. وقالت طائفة أثبتهم معمر، وأصحهم حديثا، وبعده مالك. قاله أحمد في رواية ابن هانىء عنه، وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: أثبت أصحاب الزهري مالك ومعمر ويونس، كانوا عالمين به، وقال إبراهيم بن الجنيد: سئل يحيى بن معين وأنا أسمع: من أثبت الناس في الزهري؟. قال: مالك، ثم معمر، ثم عقيل، ثم يونس، ثم شعيب، والأوزاعي والزبيدي وابن عيينة، فكل هؤلاء ثقات" .

[٢] شرح علل الترمذي (٦٧٣/٢)

[٣] " إسماعيل بن مسلمة بن قعنب الحارثي القعنبي، أبو بشر المدني... صدوق يخطىء " .(تقريب التهذيب ص: ١١٠)

[٤] أخرجه الدارقطني في أطراف الغرائب والأفراد ط. التدمرية (٥٤١/٢) (٤٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٦٦/٢) (٣٤٩٣)، من طريق الربيع بن سليمان ==

الحَيَّةَ ضَرْبَةٌ بِالسَّوْطِ، مَاتَ أَوْ حَيِيَ. قلت لأبي: سمعت هذا الحديث من إسماعيل؟ قال: لا، ولكن حدثني بعض أصحابنا عنه. وأنكر هذا الحديث جداً، وقال: ليس لهذا الكلام أصل، ولم أعرف هذا الكلام عن أحد حتى رأيت الآن: الليث، عن ابن عجلان، عن القعقاع بن حكيم، قوله هذا الكلام[1].

وعن الليث، عن عبيدالله العمري، عن سالم بن عبدالله، كان يرمي الحية بالعصا، وإن كان راكبا؛ لهذا الحديث"[2].

تحليل النص:

يرى أبو حاتم الرازي أن الحديث لا أصل له مرفوعا، وتأكد له نسبة هذا الكلام إلى قائله لما وقف عليه من حديث الليث عن ابن عجلان، عن القعقاع من قوله، فتبين له أنه كلام موقوف على القعقاع، فرفعه إسماعيل بن مسلمة، وبدّل إسناده، وقد رواه هكذا عن إسماعيل بن

==

المرادي، عن إسماعيل بن مسلمة بن قعنب، عن حميد بن الأسود عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة به، قال البيهقي بعد تخريجه للحديث:" وهذا إن صح فإنما أراد – والله أعلم – وقوع الكفاية بها في الإتيان بالمأمور، فقد أمر صلى الله عليه وسلم بقتلها، وأراد والله أعلم إذا امتنعت بنفسها عند الخطأ، ولم يرد به المنع من الزيادة على ضربة واحدة".

[1] لم أقف عليه موقوفاً، والإسناد المعلق إلى القعقاع صحيح، إذ رواته ثقات، والله أعلم.

[2] علل الحديث (٦/٩١) (٢٣٤٥)

مسلمة: الربيعُ بن سليمان المرادي، وغيره من أصحاب أبي حاتم كما ذكر في النص، ومع هذا لم يعتمده أبو حاتم واستنكره منذ أن سمعه.

قال الدارقطني:" هذا حديث غريب من حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة، تفرد به أبو الأسود حميد بن الأسود عنه، ولا نعلم حدث به غير إسماعيل بن مسلمة بن قعنب" .

وبالتالي فالعلة قدحت في إسناد الحديث ومتنه المرفوع، وحكم كلام القعقاع بن حكيم لم أقف على تخريجه كما تقدم في الهامش.

المطلب الثالث: **الأحاديث التي أنكرها بسبب تفرد الراوي، أو مخالفته**.

الحديث السادس: قال ابن أبي حاتم:" وسألت أبي عن حديث رواه أبو غسان محمد بن مطرف[١]، عن زيد بن أسلم[٢]، عن عطاء بن يسار[٣]،

---

[١] "محمد بن مطرف بن داود الليثي، أبو غسان المدني، نزيل عسقلان، ثقة" تقريب التهذيب (ص: ٥٠٧)

[٢] "زيد ابن أسلم العدوي مولى عمر أبو عبد الله وأبو أسامة المدني ثقة عالم وكان يرسل" تقريب التهذيب (ص: ٢٢٢)

[٣] "عطاء بن يسار الهلالي، أبو محمد المدني، مولى ميمونة، ثقة فاضل، صاحب مواعظ وعبادة" تقريب التهذيب (ص: ٣٩٢)

عن عبادة[1]، عن النبي صلى الله عليه وسلم: **مَنْ صَلَّى الصَّلَوَاتِ الخَمْسَ، فَأَتَمَّ رُكُوعَهَا وَسُجُودَهَا؛ كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا أَلاَّ يُعَذِّبَهُ.**

قال أبي: سمعت هذا الحديث عن عبادة منذ حين، وكنت أنكره، ولم أفهم عورته حتى رأيته الآن: أخبرنا أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم؛ قال: حدثنا أبي؛ قال: حدثنا أبو صالح، عن الليث، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن محمد بن يحيى بن حَبّان[2]، عن ابن مُحَيْريز[3]، عن عبادة[4]، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ... فعلمت أن

---

[1] لم أقف على هذا الحديث من هذا الوجه، ولكن وقفت عليه من حديث محمد بن مطرف، عن زيد ابن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبدالله الصنابحي، عن عبادة، به، أخرجه الطبراني في الأوسط (٥٦/٥) (٤٦٥٨) عن عطاء بن يسار الهلالي به.
وأخرجه أبو داود (١٦٣/١) (٤٢٥)، وأحمد (٥٣٦١/١٠) (٢٣١٤٤)، والطبراني في الأوسط (١٢٦/٩) (٩٣١٥) والبيهقي في السنن الكبرى (٢١٥/٢) (٣٢١٧)، (٣٦٦/٣) (٦٥٩٦)، من طريق عطاء بن يسار به.
وقال ابن حجر في النكت الظراف (٥١٠١) بعد أن ذكر رواية الطبراني والتي فيها عن عبدالله الصنابحي:" وهو الصواب " .

[2] "محمد بن يحيى بن حَبان بن منقذ الأنصاري المدني، ثقة فقيه" تقريب التهذيب (ص: ٥١٢)

[3] "عبدالله بن مُحَيْريز بنُ جنادة بن وهب الجُمَحي المكي، كان يتيما في حجر أبي محذورة بمكة، ثم نزل بيت المقدس، ثقة عابد" تقريب التهذيب (ص: ٣٢٢)

[4] وهذا الوجه أخرجه ابن حبان (٢٣/٥) (١٧٣٢)، والطحاوي في مشكل الآثار (١٩٨/٨) (٣١٧١) (٣١٧٢)، عن عبدالله بن محيريز الجمحي، عن عبادة بن الصامت، وهو نفسه طريق ابن محيريز عن أبي نفيع عن عبادة، حيث إن ذكر الرجل السائل جاء في المتن، وهذا نص الحديث عند ابن حبان عن ابن محيريز، قال: جاء رجل إلى عبادة بن الصامت، فقال: يا أبا الوليد، إني سمعت أبا محمد الأنصاري ==

==

يقول: الوتر واجب، فقال عبادة: كذب أبو محمد، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:" خمس صلوات افترضهن الله على عباده، فمن جاء بهن وقد أكملهن ولم ينتقصهن استخفافا بحقهن " الحديث.

قال ابن حبان:" والرجل الذي سأل عبادة هذا: هو أبو رفيع المخدجي "

وبناء عليه فقد تابع زيد بن أسلم على هذا الوجه: يحيى بن سعيد، أخرجه أبو داود (٥٣٤/١) (١٤٢٠)، وعبدالرزاق في مصنفه (٥/٣) (٤٥٧٥)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٦٦/٢٠) (٣٧٥١٣)، والحميدي في مسنده (٣٧٥/١) (٣٩٢)، وأحمد (٥٣٦٦/١٠) (٢٣١٦١)، والطحاوي في مشكل الآثار (١٩٣/٨) (٣١٦٧)، من طريق يحيى بن سعيد.

وأخرج الحميدي في مسنده (٣٧٥/١) (٣٩٢)، من طريق محمد بن عجلان.

وأخرج أحمد (٥٣٧٤/١٠) (٢٣١٩٤)، والطحاوي في مشكل الآثار (١٩٦/٨) (٣١٧٠) من طريق محمد بن إسحاق.

وأخرج ابن حبان (٢١/٥) (١٧٣١)، من طريق محمد بن عمرو.

كلهم عن محمد بن يحيى بن حبان، عن عبدالله بن محيريز الجمحي عن أبي رفيع المخدجي عن عبادة بن الصامت.

وتابع محمد بن يحيى بن حبان على هذا الوجه: يحيى بن سعيد الأنصاري، أخرج حديثه: مالك في الموطأ (١٦٩/١) (١٢٣/٤٠٠)، -ومن طريقه النسائي (١١٤/١) (٤٦٠)، وفي الكبرى (٢٠٣/١) (٣١٨)، وابن ماجه (٤٠٨/٢) (١٤٠١)-، وابن أبي شيبة في مصنفه (٤٩٩/٤) (٦٩٢٣)، وأحمد (٥٣٥٨/١٠) (٢٣١٣٣)، والدارمي (٩٨٥/٢) (١٦١٨)، والطحاوي مشكل الآثار (١٩٥/٨) (٣١٦٨) من طريق يحيى بن سعيد، عن عبدالله بن محيريز الجمحي، عن أبي رفيع المخدجي، عن عبادة بن الصامت به.

الصحيح هذا، وأن محمد بن مطرف لم يضبط هذا الحديث، وكان محمد بن مطرف ثقة "[1].

تحليل النص:

أنكر أبو حاتم الرازي الطريق الأول الذي رواه محمد بن مطرف عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبادة رضي الله عنه، ولم تظهر له عورته حين سمعه، ولا يُعرف هذا الحديث من رواية زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبادة رضي الله عنه، وكشف أبو حاتم هذا الاستنكار بعدُ، لما وقف على رواية هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن محمد بن يحيى، عن ابن محيريز، عن عبادة رضي الله عنه، فظهر له حينئذ خطأ محمد بن مطرف في الإسناد الأول.

ومعلوم أن زيد بن أسلم روى عن عطاء بن يسار، وعطاء سمع من عبادة رضي الله عنه، لكن أبا حاتم أنكر هذا الحديث من هذا الوجه بالذات، حيث إن الحديث مروي من طريق زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن الصنابحي، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه به، كما في تخريجه.

ومن خلال كتب السنة المشهورة لم أقف لزيد بن أسلم عن عطاء عن عبادة رضي الله عنه إلا حديثين: الأول حديث اللهم من ظلم أهل

[1] في علل الحديث (٢/٩٥) (٢٣٩)

المدينة[١]، والآخر الجنة مئة درجة[٢]، فلم يكن هذا الإسناد مشتهرا، فلذلك أنكره أبو حاتم، والله أعلم.

والعلة قادحة في إسناد الحديث فقط، والطريق الراجحة صحيح، والله أعلم.

الحديث السابع: قال ابن أبي حاتم:" وسألت أبي عن حديث رواه يحيى بن يعلى المحاربي[٣]، عن زائدة[٤]، عن سعيد بن إسحاق بن كعب بن عجرة[٥]، عن أنس بن مالك[٦]: **أن النبي صلى الله عليه وسلم أُتِي بِشَرابٍ، وَعِنْدَه أبو بَكْرٍ، فَنَاوَلَ أَعرابي**... الحديث.

---

[١] أخرجه الطبراني في الأوسط (٥٣/٤) (٣٥٨٩)، والضياء المقدسي في المختارة (٣٢٩/٨) (٣٩٩)، (٣٣٠/٨) (٤٠٠)، من طريق الليث عن هشام، عن موسى بن عقبة، عن عطاء بن يسار، عن عبادة به.

[٢] أخرجه الترمذي (٢٩٧/٤) (٢٥٣١)، وأحمد (٥٣٥٩/١٠) (٢٣١٣٥)، (٥٣٧١/١٠) (٢٣١٨٠)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٤٦٥/١٨) (٣٥٢١١)، وعبد بن حميد (٩٣/١) (١٨٢).

[٣] " يحيى بن يعلى بن الحارث المحاربي الكوفي، ثقة " تقريب التهذيب (ص: ٥٩٨)

[٤] "زائدة بن قدامة الثقفي، أبو الصلت الكوفي، ثقة ثبت، صاحب سنة" تقريب التهذيب (ص: ٢١٣)

[٥] هكذا في المطبوع، والرواية من طريق سعد بن إسحاق بن كعب، كما في التخريج التالي، وهو المعروف بالرواية عن أنس رضي الله عنه.

"سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة البلوي المدني، حليف الأنصار، ثقة". تقريب التهذيب (ص: ٢٣٠)

[٦] أخرجه البزار في مسنده (٤٩/١٣) (٦٣٦٩)، عن هارون بن سفيان، عن يحيى بن يعلى المحاربي، عن زائدة، عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة، عن أنس به.

وقال أبي: هكذا حدثنا يحيى بن يعلى، وأردت أن أقول حين حدثني به: أنه خطأ، فتركت، ولم أقل شيئا، وهو خطأ.

قال أبي: أصحاب زائدة يخالفون في هذا الحديث، يقولون: يحيى بن يعلى[1]، عن زائدة، عن أبي طُوالة عبدالله بن عبدالرحمن بن معمر[2]، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم . قلت لأبي: فأيهما أصح؟ قال: هذا حديث معروف به أبو طوالة، غير أن يحيى كذا حدثنا، وأخبرني إبراهيم بن راشد الأدمي[3]: أنه وقع عنده عن يحيى كذا.

---

[1] قال محققو العلل:" كذا في جميع النسخ، ومن الواضح أن قوله: يحيى بن يعلى هنا لا معنى له، فالصواب حذفه، أو تكون العبارة: أصحاب زائدة يخالفون في هذا الحديث يحيى بن يعلى؛ يقولون: عن زائدة ... " .

[2] لم أقف على رواية زائدة، عن أبي طوالة، لكن زائدة توبع على هذا الوجه: أخرجه البخاري (١٥٤/٣) (٢٥٧١)، مسلم (١١٢/٦) (٢٠٢٩)، من طريق سليمان بن بلال.

وأخرجه مسلم (١١٢/٦) (٢٠٢٩)، وأحمد (٢٨٦١/٦) (١٣٧١٧)، من طريق إسماعيل بن جعفر.

وأحمد (٢٨٦١/٦) (١٣٧١٦)، من طريق زهير.

والبزار في مسنده (٣٤٤/١٢) (٦٢٢٦)، من طريق عبدالعزيز بن محمد.

وأبو يعلى في مسنده (٣٤٧/٦) (٣٦٧٤)، من طريق خالد بن عبدالله، كلهم عن أبي طوالة عبدالله بن عبدالرحمن، عن أنس به.

[3] إبراهيم بن راشِد الأَدَمِيّ، قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٩٩/٢):" صدوق"، وقال الخطيب في تاريخ بغداد (٥٨٩/٦):" ثقة".

قال أبي: وتوهمت أن يكون وهم الشيخ، وكان في قلبي من ذلك حتى رأيت في كتاب إبراهيم بن راشد الأدمي ببغداد: كذا سمعه من يحيى بن يعلى؛ فسكن قلبي"[١] .

تحليل النص:

الحديث مداره على زائدة بن قدامة، ويحيى بن يعلى المحاربي رواه عن زائدة عن سعد بن إسحاق بن كعب، وخالفه غيره حيث رووه عن زائدة عن أبي طُوالة[٢]، وهو المحفوظ كما في التخريج.

وقد وقع في نفس قلب أبي حاتم من الحديث شيء من أول الأمر، وخشي أن يكون الوهم منه لا من شيخه يحيى بن يعلى، فلما وجد في كتاب إبراهيم بن راشد عن يحيى مثلما سمعه منه، تأكد أن شيخه يحيى بن يعلى قد وهم، واطمأن إلى ما وقع في قلبه من كون الحديث خطأ.

العلة قادحة في إسناد الحديث فقط، لأن المتن من الطريق الراجح صحيح، والله أعلم.

الحديث الثامن: قال ابن أبي حاتم:" وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه قُطْبة بن العلاء[٣]،عن الثوري، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر؛

---

[١] علل الحديث (٤/٤٣٦) (١٥٤٧)

[٢] "عبدالله بن عبدالرحمن بن معمر بن حزم الأنصاري، أبو طُوالة المدني، قاضي المدينة لعمر بن عبد العزيز، ثقة" تقريب التهذيب (ص: ٣١١)

[٣] "قُطْبَة بن العلاء بن المنهال، أبو سفيان الغنوي الكوفي، قال البخاري في التاريخ الكبير (٧/١٩١) :" ليس بالقوي"، وقال ابن حبان المجروحين (٢/٢٢٠):" كان ممن يخطىء كثيرا فعدل به عن مسلك الاحتجاج به "، وقال ابن عدي في الكامل ==

قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **مَا ذِئْبَانِ ضَارِيَانِ فِي حَظِيرَةٍ**... .

قلت: وروى هذا الحديث أيضا عبدالملك الذماري[1]، عن سفيان، عن أبي الجَحّاف[2]، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله، أيهما أصح؟

فقالا: جميعاً واهِيَيْن، والصحيح: عن الثوري، أنه بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وقال أبو زرعة: أرى أن يكون أخذ الثوري هذا الحديث عن زكريا بن أبي زائدة، عن محمد بن عبدالرحمن بن سعد بن زرارة، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه[3]، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

==

(١٨١/٧):" أرجو أنه لا بأس به "، قال ابن حجر في اللسان (٩٣٦/٦):" ... ولقُطبة عن الثوري، وغيره أحاديث متقاربة وأرجو أنه لا بأس به".

[1] "عبدالملك بن عبدالرحمن بن هشام، أبو هشام الذماري، ويقال: ابن محمد، ويقال: ابن هشام، الأبناوي، وقد ينسب إلى جده، صدوق كان يصحف". (تقريب التهذيب ص: ٣٦٣)

[2] "داود ابن أبي عوف سويد التميمي البُرْجمي مولاهم أبو الجَحّاف، مشهور بكنيته، وهو صدوق شيعي ربما أخطأ" تقريب التهذيب (ص: ١٩٩)

[3] لم أقف على هذا الحديث من هذا الوجه، ولكن أخرجه الترمذي (١٨٥/٤) (٢٣٧٦)، والنسائي في الكبرى (٣٨٦/١٠) (١١٧٩٦)، والدارمي (١٧٩٥/٣) (٢٧٧٢)، وأحمد (٣٣٧١/٦) (١٦٠٢٥)، (٣٣٧٩/٦) (١٦٠٣٦)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٩٩/١٩) (٣٥٥٢١)، وابن حبان (٢٤/٨) (٣٢٢٨)، والطبراني في

==

قال أبو زرعة: لا أصل لحديث قطبة، ولا لحديث عبدالملك الذماري.

قال أبو محمد: فسمعت أبي يقول: لم أزل أطلب أثر هذا الحديث حتى رأيت في كتاب عبدالصمد بن حسان[١]، عن الثوري؛ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. ورواه أيضا قبيصة[٢] عن الثوري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم"[٣].

تحليل النص:

الحديث رواه الثوري واختلف عليه، فأما ما رواه قطبة عنه فقد أعله أبو حاتم وأبو زرعة –كما في النص– وذلك لضعف قطبة، وأيضا الذماري لا يتحمل التفرد.

==

الكبير (٩٦/١٩) (١٨٩)، من طرق عن زكريا بن أبي زائدة، عن محمد بن عبدالرحمن بن سعد بن زرارة، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه به.

قال الترمذي:" هذا حديث حسن صحيح، ويروى في هذا الباب عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يصح إسناده".

[١] عبدالصمد بن حسان، أبو يحيى الخراساني قال أبو حاتم في الجرح والتعديل (٥١/٦):" صالح الحديث، صدوق"، وقال البخاري في التاريخ الكبير (١٠٥/٦):" وهو مقارب "، وقال الخليلي في الإرشاد: (٩٤٦/٣):" كان كبير المقام، مشهورا ".

[٢] " قَبيصة بن عقبة بن محمد بن سفيان السُّوائي، أبو عامر الكوفي، صدوق ربما خالف " (تقريب التهذيب ص: ٤٥٣)

[٣] في علل الحديث (٥٦/٥) (١٧٩٩)

وما زال أبو حاتم يطلب من الروايات ما يؤكد هذا الخطأ، حتى وقف على ما يثبت أن الصحيح عن الثوري مرسلا، إذ رواه عن الثوري ثقتان، أحدهما يُعد من الرواة الثقات عنه وهو قبيصة[١].

قال العقيلي عن حديث قطبة:"لم يتابع قطبة على هذه الرواية أحد عن الثوري"[٢]، وقال عن حديث الذماري:" ولم يتابع الذماريَّ عليها أحد"[٣].

وقال الترمذي بعد تخريج حديث كعب بن مالك:" هذا حديث حسن صحيح، ويروى في هذا الباب عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يصح إسناده"[٤].

والعلة قدحت في إسناد الحديث ومتنه.

الحديث التاسع: قال ابن أبي حاتم:" وسألت أبي عن حديث رواه ابن أبي عمر العدني، عن سفيان بن عيينة[١]، عن إبراهيم بن أبي خِداش[٢]،

---

[١] قال ابن رجب في شرح علل الترمذي (٧٢٢/٢):" قال ابن أبي خيثمة عن أصحاب سفيان الثوري:" قال: هم خمسة، يحيى بن سعيد، ووكيع بن الجراح، وعبدالله بن المبارك، وعبدالرحمن بن مهدي، وأبو نعيم الفضل بن دكين، فأما الفريابي، وأبو حذيفة، وقبيصة، وعبيد الله، وأبو عاصم، وأبو أحمد الزبيري، وعبدالرزاق، وطبقتهم، فهم كلهم في سفيان بعضهم قريب من بعض وهم ثقات كلهم. دون أولئك في الضبط والمعرفة " .

[٢] الضعفاء (١٤٦/٥)

[٣] المصدر السابق (١٤٦/٥)

[٤] أخرجه الترمذي (١٨٥/٤) (٢٣٧٦) حديث كعب بن مالك بلفظ:" مَا ذِئْبَانِ جَائِعَانِ أُرْسِلَا فِي غَنَمٍ بِأَفْسَدَ لَهَا مِنْ حِرْصِ الْمَرْءِ عَلَى الْمَالِ وَالشَّرَفِ لِدِينِهِ".

عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم في المملوكين: **أَطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ** ... **الحديث**. قال أبي: لم يكن هذا الحديث عند الحميدي، ولا عند علي المديني، ولم نجده عند أحد من أصحاب ابن عيينة.

قال أبي: ولم أزل أفتش عن هذا الحديث، وهمني جدا، حتى رأيت في موضع: عن ابن عيينة، عن إبراهيم بن أبي خداش، عن ابن عباس، موقوف[٣]؛ فقلت: إن رفعه ليس له معنى؛ والصحيح موقوف.

وقد رواه ابن جريج، عن إبراهيم بن أبي خداش، عن ابن عباس[١]، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: **نِعْمَ الْمَقْبَرَةُ هذِهِ**، يعني: مقبرة مكة.

==

[١] "سفيان ابن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي ثم المكي، ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات" تقريب التهذيب (ص: ٢٤٥)

[٢] ذكره ابن سعد في الطبقات (٤٧٨/٥)، البخاري في التاريخ الكبير (٢٨٤/١)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٩٨/٢). ولم يذكروا فيه جرحا ولا تعديلا، ذكره ابن حبان في الثقات (١٠/٤).

[٣] أخرجه الشافعي في المسند (ص: ٣٠٥) -ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (١٣/٨) (١٥٧٧٩)، وفي معرفة السنن (٣٠٦/١١) (١٥٦١٥)-.
وابن خيثمة في التاريخ (٢٩٠/١) (١٠٢١)، عن علي بن المديني.
كلاهما عن سفيان بن عيينة، عن إبراهيم بن أبي خداش بن عتبة بن أبي لهب، أنه سمع ابن عباس موقوفا.

قال أبي: فلم يُعرف بذي الإسناد إلا هذا وحده، حتى كتبت عن ابن أبي عمر ذاك الحديث "[٢].

تحليل النص:

رُوي الحديث عن سفيان بن عيينة، عن إبراهيم بن أبي خِداش، عن ابن عباس رضي الله عنهما ، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا الإسناد الأول للحديث مرفوعٌ، وكان في نفس أبي حاتم الرازي منه شيء، وهمه البحث عنه، حتى وقف على من رواه عن ابن عيينة سِوى ابن أبي عمر العدني، فجاء به موقوفا، فاعتمده أبو حاتم وصححه، وعلم خطأ الرواية المرفوعة، لا سيما أن الإسناد نفسه لا يُروى به حديث مرفوع إلا حديث واحد في مقبرة مكة.

وذكره ابن أبي حاتم في موضع آخر من علل الحديث، قال:" وسألت أبي عن حديث رواه ابن أبي عمر، عن ابن عيينة، عن ابن أبي خداش، سمع ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم في المماليك: **أَلْبِسُوهُمْ**

==

[١] أخرجه عبدالرزاق في المصنف (٥٧٩/٣) (٦٧٣٤)-وعنه أحمد(٤٢٨/٥) (٣٤٧٢)، ومن طريقه الطبراني في الكبير (١٣٧/١١) (١١٢٨٢) -، والبخاري في التاريخ الكبير (٢٨٤/١) (٩١٦)، وابن الأعرابي في المعجم (٩٠٥/٣) (١٨٩٨)، من طرق عن ابن جريج عن إبراهيم بن أبي خداش، عن ابن عباس عن عن النبي صلى الله عليه وسلم:" نعم المقبرة هذه"

قال ابن ناصر الدمشقي في توضيح المشتبه (٢٠٣/٧):" وزعم ابن جريج أنها مقبرة مكة" .

[٢] علل الحديث (٤٩/٦) (٢٣٠٧)

مِمَّا تَلْبَسُونَ، وَأَطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ...، الحديث، قال أبي: لم أجد هذا الحديث عند الحميدي في مسنده، ولا عند علي بن المديني، فإن كان محفوظا فهو غريب. قلت: على ما يصنع؟ قال: لعله أن يكون عندهما موقوف "[١].

وصنيع أبي حاتم هذا معناه أن ابن أبي عمر العدني دخل عليه حديث في حديث، حيث أن إسناد ابن خداش عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا معروف لمتن حديث آخر في مقبرة مكة، فأدخل عليه ابن أبي عمر العدني متنَ حديث المملوكين، وجعله مرفوعا، وإنما هو من كلام ابن عباس رضي الله عنهما.

والعلة قادحة في إسناد الحديث ومتنه، والله أعلم.

---

[١] (٦/١٨٣) (٢٤٣٤)

نتائج البحث:

- إنكار أبي حاتم بعض الأحاديث بعد سماعها، إما بسبب اشتباه أسماء الرواة، أو كناهم، أو نسبتهم، أو اشتباه متن الحديث بموقوف أو مقطوع، أو بسبب تفرد الراوي، أو مخالفته.
- تأكد لأبي حاتم صواب رأيه في إنكار الحديث من خلال جمع الطرق، وسبرها.
- جمع طرق الأحاديث التي أنكرها أبو حاتم ابتداء كان في وقت لاحق، وهذا في جميع أحاديث الدراسة، إلا الحديث الأول، فإنه لم يستجد له فيه شيء من الطرق، إلا أنه تأمّل الحديث، فعرف علته.
- أَعْمَل أبو حاتم قرائن الترجيح في الروايات، كقرينة الكثرة، كما في الحديث الثالث، والرابع، والسابع، والثامن، واستعمل قرينة الأوثق في الحديث الأول.
- العلة التي ذكرها أبو حاتم قادحة في إسناد الحديث فقط، في جميع الأحاديث، ما عدا الحديث الثالث، والخامس، والثامن والتاسع، فقد كانت قادحة في إسناد الحديث، ومتنه.
- في بعض الأحاديث حمّل أبو حاتم الخطأَ بعضَ الرواة، كما في الحديث الأول، والرابع، والسادس، والسابع، أما في البقية فلم يصرح بالراوي الذي غلط في الحديث.

المراجع والمصادر

١. ابن الأثير: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٢. ابن الأعرابي: أبو سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد البصري، معجم ابن الأعرابي، ت: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م.

٣. البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري،

أ–صحيح البخاري، دار طوق النجاة – بيروت، ط الأولى، ١٤٢٢هـ.

ب–الكنى، ت: السيد هاشم الندوي، دار الفكر – بيروت.

٤. البزار: أبو بكر أحمد بن عمرو، البحر الزخار المعروف بمسند البزار، مكتبة العلوم والحكم– المدينة المنورة، مؤسسة علوم القرآن– بيروت، ط الأولى ١٤٠٩هـ–١٩٨٨م.

٥. البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ت: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف – الرياض.

٦. البغوي: أبو القاسم عبد الله بن محمد البغوي، معجم الصحابة، ت: محمد الأمين الجكني، مكتبة دار البيان – الكويت، ط الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م

٧. البيهقي: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، السنن الكبرى، مجلس دائرة المعارف العمانية بحيدر آباد الدكن – الهند، ط الأولى ١٣٥٢: ١٣٥٥ هـ.

٨. الترمذي: محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، جامع الترمذي، دار الغرب الإسلامي– بيروت –لبنان، ١٩٩٦م–١٩٩٨م.

٩. الحاكم: أبو أحمد الحاكم، الأسامي والكنى، ت: يوسف الدخيل، دار الغرباء الأثرية– المدينة، ط: الأولى، ١٩٩٤ م.

١٠. ابن حبان: محمد بن حبان البُستي، صحيح ابن حبان، مؤسسة الرسالة– بيروت، ط الثانية ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

١١. ابن حجر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني:

أ– الإصابة في تمييز الصحابة، ت: مركز هجر للبحوث، دار هجر.

ب–تقريب التهذيب، ت: محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا، ط الأولى، ١٤٠٦– ١٩٨٦م.

ب–تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط ط الأولى، ١٣٢٦هـ

ت–النكت على كتاب ابن الصلاح، ت: ربيع بن هادي المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٢. ابن خزيمة: أبو بكر محمد بن إسحاق، صحيح ابن خزيمة، دار الميمان– الرياض– السعودية، ط الأولى ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

١٣. ابن أبي خثيمة: أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة، التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة– السفر الثالث

ت: صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م.

١٤. الخليلي: أبو يعلى خليل بن عبد الله بن الخليل القزويني الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ت: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد – الرياض، ط: الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٥. أبو زرعة العراقي: أحمد بن عبد الرحيم ، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، ت: عبد الله نوارة، مكتبة الرشد – الرياض

١٦. ابن أبي شيبة: عبدالله بن محمد العبسي، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، ت: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد- الرياض، ط ١، ١٤٠٩هـ.

١٧. الشافعي: أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، مسند الإمام الشافعي، ت: السيد يوسف علي الزواوي الحسني، السيد عزت العطار الحسيني، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١م.

١٨. الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني،

أ-الإلزامات والتتبع، ت: الشيخ مقبل بن هادي الوداعي، دار الآثار-لبنان، ط الرابعة ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

ب-العلل الواردة في الأحاديث النبوية. ت: محفوظ الرحمن السلفي. دار طيبة - الرياض. ط الأولى ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

١٩. أبو داود: سليمان بن الأشعث السجستاني، السنن، دار الكتاب العربي . بيروت – لبنان.

٢٠. ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن، معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، ت: نور الدين عتر، دار الفكر-

سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢١. الضياء المقدسي: ضياء الدين محمد بن عبدالواحد المقدسي، الأحاديث المختارة، دار خضر للطباعة- بيروت، الأولى: الثالثة ١٤١٠: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٠: ٢٠٠٠م.

٢٢. الطبراني: سليمان بن أحمد الطبراني:

أ- المعجم الأوسط، دار الحرمين – القاهرة، ط: الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

ب-المعجم الكبير، مكتبة ابن تيمية – القاهرة.

٢٣. الطحاوي: أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي،

أ- شرح مشكل الآثار، سسة الرسالة - بيروت – لبنان، ط الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م. شرح

شرح معاني الآثار، عالم الكتب - بيروت، ط الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٢٤. عبدالرزاق: أبو بكر عبدالرزاق بن همام اليماني الصنعاني،

أ-تفسير القرآن، ت: د. مصطفى مسلم محمد، (الرياض: مكتبة الرشد)، ط١، ١٤١٠هـ.

ب-المصنف، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي- الهند، المكتب الإسلامي – بيروت، ط الثانية، ١٤٠٣هـ.

٢٥. ابن عدي: أبو أحمد بن عدي الجرجاني، الكامل في الضعفاء، ت: عادل عبدالموجود، وعلي معوض، الكتب العلمية - بيروت، ط الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م.

٢٦. ابن عساكر: أبو القاسم علي بن هبة الله، تاريخ دمشق، ت: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة، ١٤١٥هـ-

١٩٩٥م.

٢٧. العقيلي: محمد بن عمرو العُقَيلي، الضعفاء، ت: مازن السرساوي، دار ابن عباس – مصر، ط: الثانية، ٢٠٠٨م.

٢٨. ابن فارس: أبو الحسين أحمد بن فارِس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، ت: عبد السلام محمد هارون، اتحاد الكتاب العرب، ط ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

٢٩. ابن القطان: أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الفاسي، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تحقيق د. الحسين آيت سعيد، الناشر دار طيبة، سنة النشر ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، الرياض.

٣٠. مالك بن أنس: الموطأ، مؤسسة زايد آل نهيان- أبو ظبي- الإمارات، ط الأولى ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

٣١. ابن ماجه: محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، دار الرسالة العالمية، ط: الأولى ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

٣٢. مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، دار الجيل- بيروت.

٣٣. ابن منده: محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده، الإيمان، ت: د. علي بن محمد الفقيهي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط الثانية، ١٤٠٦هـ.

٣٤. ابن منظور: محمد ابن منظور، لسان العرب، دار صادر- بيروت، ط الثالثة – ١٤١٤هـ.

٣٥. ابن ناصر الدين الدمشقي: محمد بن عبد الله القيسي الدمشقي الشافعي، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، ت: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة –

بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.

٣٦. أبو يعلى: أحمد بن علي الموصلي، مسند أبي يعلى، دار المأمون للتراث- دمشق- سوريا، ط الأولى ١٤٠٤-١٤١٠هـ- ١٩٨٤-١٩٩٠م.